"الثورة" تنفرد بنشر تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أعمال العنف في حضرموت

تحذيرات من تواجد «القاعدة» في بعض المديريات وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والتعليمية

■ الأحداث أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة 37 مدنياً وعسكرياً ■ بعض القوى استغلت هذه الأحداث للإضرار بالوحدة الوطنية والاساءة للعلاقات الطيبة التي سادت بين أبناء حضرموت والقادمين إليها من المحافظات الأخرى ■ رافق دعوات تنفيذ العصيان المدني في المكلا بعض الأعمال الخارجة على القانون كقطع الطرقات والاعتداءات على أفراد الأمن وإخراج الطلاب من المدارس بالقوة

خاص ..

كشفت اللجنة الوزارية الخاصة بتقصي الحقائق حول أحداث العنف في حضرموت عن تحذير الكثيرين ممن التقتهم من تواجد ما يسمى بـ «القاعدة» في بعض مديريات محافظة حضرموت والتي تستفيد من الأحداث التي تجري لتقوم باغتيالات لأفراد وقيادات الأمن ما سبب ويسبب الخوف في أوساط رجال الأمن وتركهم عرضة للاستهداف والقتل، منوهاً إلى أن الأحداث أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة 37 ما بين مدنيين وعسكريين.

وأرجع التقرير السبب المباشر لهذه الأحداث إلى ردود فعل اججتها وسائل الإعلام تجاه ما حدث في محافظة عدن يوم 21 فبراير، بجانب وجود كم من التراكمات والتحريض المباشر وغير المباشر من قوى ليست لها مصلحة في الحفاظ على الوحدة الوطنية. مشيراً إلى أن المواطنين أصيبوا بالهلع والخوف ما دفع بثماني وعشرين أسرة من أبناء المحافظات الشمالية في مديرية غيل باوزير إلى النزوح إلى مدرسة بمنطقة الريان خوفا من الاعتداء عليهم

ومن المقرر أن يناقش مجلس الوزراء التقرير النهائي الذي تنفرد «الثورة» بنشرة والذي أعدته اللجنة الوزارية المختصة بتقصي الحقائق حول أعمال العنف التي شهدتها محافظة حضرموت نهاية الشهر الماضي، في اجتماعه القادم.

وتضمن تقرير اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر وعضوية وزير الكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الوزراء جوهرة حمود ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء حسن شرف الدين خلاصة لما توصلت إليه اللجنة في تقصيها للحقائق حول هذه الأحداث، والتي وصفتها في مقدمة التقرير بالقول " لقد سادت حالة من التوتر الشديد في المحافظة واضطربت الحياة هناك وعمت أو كادت أن تعم الفوضى في معظم مديرياتها، نتج عن ذلك الكثير من الخسائر البشرية والمادية، واستغلت هذه الحالة من بعض القوى بما فيها (القاعدة)، للأضرار بالوحدة الوطنية والإساءة للعلاقات الطيبة التي سادت بين أبناء محافظة حضرموت والقادمين إليها من المحافظات الأخرى".

وسردت اللجنة في تقريرها عرضا للقاءات التي أجرتها مع اللجنة الأمنية وقيادة السلطة المحلية بالمحافظة وعدد من أعضاء مجلس النواب ورؤساء فروع وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين، إضافة إلى زياراتها الميدانية للمتضررين النازحين إلى المكلا من مديرية غيل باوزير، والمصابين جراء هذه الأحداث المؤسفة من المدنيين والعسكريين.

وقدم التقرير نبذة مختصرة عن الأحداث منذ بدايتها وفقا للإفادات التي استمعت إليها من كافة الأطراف، والتي بدأت بمسيرات هادئة في مساء يوم الخميس 21 فبراير كردة فعل عن الأحداث المؤسفة التي وقعت في محافظة عدن، مؤكدا أن السلطة المحلية والأجهزة الأمنية تعاملت مع هذه المسيرات بحكمة إيمانا منها بحق المواطنين في التعبير السلمي عن الرأي، رغم ما رافق دعوات تنفيذ العصيان المدني في المكلا من بعض الأعمال الخارجة علي القانون كقطع الطرقات والاعتداءات على أفراد الأمن وإخراج الطلاب من المدارس بالقوة.

وأشارت اللجنة إلى أن تعامل السلطة المحلية والأجهزة الأمنية مع ما جرى بحكمة يفسر الحجم المحدود للخسائر قياسا بحجم الاحتجاجات وامتدادها على مساحة واسعة شملت المدن الرئيسية في المحافظة، مبينا أن الأحداث أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة 37 ما بين مدنيين وعسكريين.

وقال التقرير " تم الاعتداء على بعض الممتلكات الخاصة في المكلا وإحراق بعض المحلات في غيل باوزير والشحر ومقرات لحزبي الإصلاح والمؤتمر بين حريق جزئي وكامل وأصيب المواطنون بالهلع والخوف ما دفع بثماني وعشرين أسرة من أبناء المحافظات الشمالية في مديرية غيل باوزير إلى النزوح إلى مدرسة بمنطقة الريان خوفا من الاعتداء عليهم بعد إحراق محلات البعض منهم والتي تعود ملكية معظمها لمواطنين في الغيل، فأصابت الخسائر القادمين والقاطنين معا".

ونقلت اللجنة الوزارية تحذير الكثيرين ممن التقتهم من تواجد ما يسمى «بالقاعدة» في بعض مديريات محافظة حضرموت والتي تستفيد من الأحداث التي تجري لتقوم باغتيالات لأفراد وقيادات الأمن ما سبب ويسبب الخوف في أوساط رجال الأمن وتركهم عرضة للاستهداف والقتل.

ولاحظت اللجنة من زيارتها للمحافظة التدهور الحاصل في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والصحية والتعليمية والبنية التحتية، ومن بينها تدني مستوى جاهزية المستشفيات وعدم صيانة الطرقات منذ فترة طويلة، ولفتت إلى منع الصيادين من الصيد في مناطق اصطياد سمكية بسبب سفينة الأسلحة التي حجزت منذ أشهر في عرض البحر وكذا منطقة الضبة التي تعرضت فيها سفينة ليندميرج لاعتداء إرهابي، ما حرم آلاف الأسر من مصدر دخلها الوحيد الذي تعتمد عليه.

وأكدت اللجنة أن حضرموت لم تعط حصتها اللائقة بها من الوظائف العامة المدنية والعسكرية، وتفشي البطالة بين أوساط الشباب، وكذا التوظيف في شركات النفط من خارج المحافظة،

ونوهت بما تبينته من خلال لقاءاتها العديدة من إدانة واستنكار ورفض أبناء محافظة حضرموت بالساحل والوادي بكافة فئاتهم وتكويناتهم واتجاهاتهم بما فيهم فصائل الحراك السلمي لما حدث من أعمال تتنافى مع قيمهم ومبادئهم، معتبرين أن ذلك يعد جريمة تحرمها الشرائع والقوانين، وتأكيدهم على ضرورة تحمل الأمن مسؤوليته في ضبط العناصر التي قامت بتلك الأعمال الإجرامية وكشف الحقيقة وإحالة المتورطين إلى القضاء.

وأرجع التقرير السبب المباشر لهذه الأحداث إلى ردود فعل أججتها وسائل الإعلام تجاه ما حدث في محافظة عدن يوم 21 فبراير، بجانب وجود كم من التراكمات والتحريض المباشر وغير المباشر من قوى ليست لها مصلحة في الحفاظ على الوحدة الوطنية ولديها من الوسائل ما يمكنها بالقيام بأعمال تساعد على إثارة الضغائن والأحقاد، لافتا إلى الاحتقانات والتراكمات التي تكونت لدى أبناء حضرموت وولدت لديهم نتيجة غياب الدولة والمساواة في الحقوق والإحساس بالظلم والتهميش الذي يعانونه وتعانيه المحافظة، ومن بين ذلك الاستيلاء على أراضي الدولة والبطالة وعدم توظيف أبناء المحافظة في الشركات النفطية والاستثمارية المتواجدة فيها، إضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية وضعف الإمكانيات المتاحة لهذه الأجهزة ما أدى لعدم قيامها بمهامها في الحفاظ على أمن وسكينة المجتمع.

> **الدعوة إلى سرعة تنفيذ مهام لجنتي تعويض الأراضي وإعادة المسرحين من الجنوبيين**
>
> **مقترحات بمنح أبناء المحافظة 50% من التوظيف في الشركات العاملة في حقول النفط ويصدر بها قرار ملزم من مجلس الوزراء**
>
> **الاعتداء على ممتلكات خاصة في المكلا وإحراق محلات تجارية في غيل باوزير والشحر ومقرات لحزبي «الاصلاح» و «المؤتمر»**

وقدمت اللجنة الوزارية في تقريرها مجموعة من التوصيات، حيث طالبت بسرعة تعويض أهالي القتلى من المدنيين والعسكريين وسرعة معالجة الجرحى والتعويض المالي لمن تضررت ممتلكاتهم من الأحداث، وأوصت بسرعة نزول وزيري الدفاع والداخلية إلى المحافظة للاطلاع عن قرب على الأوضاع الأمنية وتوفير الاحتياجات اللازمة للحفاظ على الأمن، وإعادة النظر في تكوين اللجنة الأمنية نظرا لأن معظم أعضائها من خارج المحافظة، إضافة إلى سرعة ضبط وإحالة المتورطين في الأحداث للقضاء.

وحثت على وضع حد لمعاناة أبناء حضرموت المستحقين للتعويضات عن كارثة السيول بسرعة صرفها من قبل صندوق الإعمار، وكذا سرعة لجنتي تعويض الأراضي وإعادة المسرحين من الجنوبيين في تنفيذ المهام المسندة إليها.

وأكدت أهمية منح محافظة حضرموت عناية خاصة من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية وتنفيذ مشاريع تنموية سريعة تركز على تشغيل اليد العاملة بما يخدم استقرار المحافظة، وكذا دعم السلطة المحلية وزيادة مخصصات الموازنة السنوية، ومنح المكاتب التنفيذية وتفويضها إداريا بصلاحيات أوسع مما هي عليه ألآن، إضافة إلى تهيئة الأجواء الجاذبة للاستثمار وعلى وجه الخصوص الرساميل الحضرمية.

وأقترحت اللجنة منح أبناء المحافظة نسبة 50 % من التوظيف في الشركات العاملة في حقول النفط ويصدر بها قرار ملزم من مجلس الوزراء للجهات المعنية ولا يجوز تجاوز هذه النسبة إلا عند انعدام الكفاءات من أبناء المحافظة، إضافة إلى دراسة تخصيص نسبة مباشرة من إيرادات النفط في المحافظات المنتجة له.

كما اقترحت إنشاء فروع للمدارس والكليات العسكرية والأمنية في محافظة حضرموت، وإنشاء قوات خاصة لمكافحة الشغب القادرة على التعامل مع أعمال الشغب.

تدشين التقرير النهائي لآراء الشباب اليمني حول شكل نظام الحكم

وزير الإدارة المحلية: اليمن يحتاج إلى رؤى وتصورات جديدة لرسم المستقبل

التقرير: 51,20 % من الشباب يفضلون النظام البرلماني و20,90 % يميلون للرئاسي و27,13 % للمختلط

■ 45,4 % يريدون شكل الدولة البسيطة و49,1 % يرون أن الدولة الاتحادية ذات الأقاليم هي الحل

■ .. قال وزير الإدارة المحلية علي اليزيدي أن القضية الجنوبية تمثل أولوية في مؤتمر الحوار الوطني وأهم القضايا التي ينبغي حلها .

وأكد اليزيدي في الندوة الختامية التي نفذتها مؤسسة إيجاد للتمكين الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة تقريرها النهائي حول آراء الشباب في شكل الدولة والنظام اهمية هذا التقرير الخاص بآراء الشباب حول شكل نظام الحكم الذي يتمنوه لليمن خلال الفترة القادمة.

وأشاد بالمؤسسة التي أعدت التقرير وعملت على نجاحه بعد جهود غير عادية بذلت من أجل إنجازه، ما يبشر بنتائج مثمرة له، مشيراً إلى أن المرحلة التي تمر بها البلاد تحتاج إلى رؤى وتصورات جيدة وجديدة لرسم المستقبل، وأن تكون رؤى الشباب ذات أولوية لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني،، الذي سيحدد شكل الدولة القادمة، ونظام الحكم وتفاصيلهما الديمقراطية.

وخلص التقرير الذي أعدته مؤسسة "إيجاد" إلى أن 51.20 % يفضلون نظام الحكم البرلماني و20.90 % يفضلون النظام الرئاسي و27.13 % يفضلون النظام المختلط، في حين يفضل 45.4 % شكل الدولة البسيطة و49.1 % يرون أن الدولة الفيدرالية بالتقسيم إلى أقاليم هي الأنسب لليمن، ويعتقد 5.1 % أن الكونفيدرالية هي الحل .

وقال معدو التقرير إن هناك تقارباً في رؤى المشاركين بين الدولة البسيطة والفيدرالية مع زيادة نسبية 4% للدولة الفيدرالية، ما يعكس تنامي التوجه نحو اللامركزية الكاملة في الحكم والوعي، وبما قد يحقق تخفيفاً لاحتقان الوضع السياسي القائم وخصوصا في الجنوب، أما المتمسكون بالدولة البسيطة بالشكل الحالي فيمثل إلى حد كبير القلق من أن الفيدرالية قد تكون طريقا لفك الارتباط.

وخلص معدو التقرير إلى أن تلك النتائج جاءت نتيجة انعكاس الرؤية الحزبية على الشباب الحزبي أو المتأثر بالطرح الحزبي، وأثر الممارسات السيئة السابقة على رؤى الشباب، وحالة قلق من التوجهات السياسية لصناعة المستقبل وأثرها على حقوق الشباب ومطالبهم.

ونفذت إيجاد سلسلة من 40 حلقة نقاشية حول أنظمة الحكم وأشكال الدول، استهدفت فيها أكثر من ألف شاب وشابة من أمانة العاصمة لتوعيتهم حول أشكال الدولة والأنظمة السياسية ومعرفة رؤاهم في شكل الدولة ورفعها إلى صناع القرار.

وهدفت المؤسسة من خلال المشروع إلى المساهمة في رفع الوعي السياسي والممارسات الديمقراطية لدى الشباب وتمكينهم من إيصال أصواتهم إلى صناع القرار، وتعزيز ورفع مستوى وعيهم بأنظمة الحكم والدولة المدنية ومكوناتها ومؤسساتها، ودعم توجهاتهم للعمل بفاعلية في المرحلة المقبلة من أجل المساهمة في دعم الحوار الوطني وتعزيز أدوارهم في أوساط المجتمع المدني والإعلام والسلطات، وبناء وتعزيز قدراتهم ودعم أنشطتهم الميدانية في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة.

وتؤكد مؤسسة "ايجاد" للتمكين الاقتصادي انه في ظل أحداث الثورة الشبابية الشعبية في اليمن كان من الطبيعي أن تدرك منظمات المجتمع المدني وخصوصاً الشبابية منها مكامن الدور الذي يجب أن تقوم به في هذه المرحلة وعلى رأس هذه المهام رفع مستوى الوعي للشباب بما يحتاج معرفته في الشأن السياسي وخصوصاً مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي يمثل الشباب 20% من مكوناته وهو المؤتمر الذي سيضع أسس الدولة الجديدة وشكلها وبنيتها وادواتها وغير ذلك من مواضيع الحوار وعلى هذا الأساس جاءت فكرة المشروع في مؤسسة ايجاد للتنمية لعمل أربعين حلقة توعية للشباب في مجال (أنظمة الحكم السياسية وأشكال الدول) على أساس فرضية انخفاض وعي الشباب في هذا الجانب.

مسئوليات إضافية لإنجاز الحوار والتسوية

المحرر السياسي:

■ .. في مناخات تتعزز فيها الثقة بالمستقبل يواصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعماله وعلى أجندته مصفوفة من القضايا الوطنية المهمة والملحة، خاصة وقد أخذ المشاركون في الاقتراب منها بشفافية كاملة، حيث تجلى ذلك من خلال المداخلات والسجالات التي دشن بها فرقاء العمل السياسي ومختلف قوى المجتمع المدني فعاليات الحوار الوطني، مسترشدين في ذلك الوضوح المعتمد على مناخات وسقوف مؤتمر الحوار التي أكد عليها الأخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية - رئيس مؤتمر الحوار،سواء من حيث ملامسة المؤتمر لمجمل القضايا الوطنية أو لجهة مناقشتها بشفافية ووضوح كاملين ودون سقوف مسبقة أو محددة.

ومما يدعو إلى التفاؤل حتى الآن -رغم قصر المدة - حضور مشكلات اليمن بكل تفاصيلها الجزئية منها أو الكلية .. وهذا في حد ذاته عامل إيجابي غير مسبوق يؤكد جدية الأطراف في البحث عن حلول جذرية ودائمة لمجمل مشكلات المجتمع، وبما يخرج الوطن من أسر هذه التحديات القائمة ويفكك الأزمات المتلاحقة والمعقدة التي اعترت المشهد الداخلي منذ خمسينيات القرن المنصرم بكل خيباته ومرارته وطموحاته وانكسارته!

إن ثمة مسئوليات إضافية تترتب على عاتق بعض القوى والأطراف السياسية التي اختارت –لاعتبارات مختلفة –طريق المقاطعة أو التردد أو الانسحاب من هذا المعترك الحضاري الذي يمثل بالنسبة لعموم اليمنيين بارقة الأمل الوحيدة في التغلب على الصعوبات والتحديات الراهنة من المشكلات والأزمات والتأسيس لقيام الدولة اليمنية الحديثة وعلى مفاهيم ثوابت الحرية والعدالة والمساواة وتعميق مفاهيم الشراكة والحوار البناء لصياغة عقد اجتماعي جديد يفضي إلى مستقبل واعد بالاستقرار والخير والنماء والتواصل الحضاري مع أمم وشعوب العالم قاطبة .

وإزاء مختلف هذه المواقف من التفاعل مع هذا المعترك الحضاري ينبغي التأكيد على أن أبواب المشاركة في الحوار لا تزال مشرعة أمام هذه الأطراف للمساهمة الإيجابية في إثراء هذه السجالات بالآراء القيمة والمقترحات البناءة والتصويبات الموضوعية وبما من شأنه تحقيق مصالح الوطن العليا وتغليبها على ما عدا ذلك من نزعات ضيقة تتنافى مع حق المواطن -وعلى امتداد الوطن الكبير- في العيش الكريم والحياة المستقرة بعيداً عن مرارات الدخول في نفق احتمالات الاحتراب الأهلي وتأثير ذلك على حاضر الوطن ومستقبله .

وفي أطار هذه السياقات ،لا يمكن –بأي حال من الأحوال – تسطيح القضايا أو عزل وتهميش جزء منها، حيث أن حضورها جميعاً تشكل العماد الأساس في نجاح مؤتمر الحوار الوطني .. وهو ما كان أكد عليه الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية في كلمته الضافية التي دشن بها فعاليات المؤتمر، وتحديداً في تركيزه على ضرورة مغادرة جميع الأطراف مربعات الماضي وأولوية القضية الجنوبية التي تعد محور القضايا الوطنية وبالذات عند البحث عن المخارج الآمنة للأزمة اليمنية برمتها، فضلاً عن تلك القضايا الوطنية الملحة والتي تتفاعل على الساحة .. دون أن يلغي ذلك حضور الوطن الواحد بمشكلاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في معترك الحوار وأهمية استحضار الحلول الناجعة لهذه المشكلات، سواء في اختيار طبيعة النظام السياسي الملبي لهذه التطلعات والضرورات أو في أهمية ترسيخ قيم الحكم الرشيد وتجذير أسس العدل والحرية والمساواة والديموقراطية وتحت ظلال سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتكريس مبدأ المواطنة المتساوية دون تمييز أو محاباة بين مختلف شرائح وتكوينات المجتمع .

ومما يبعث على الاطمئنان أكثر في نجاح مؤتمر الحوار لبلورة رؤية وطنية للحل والتسوية وإقامة منظومة الحكم الرشيد .. تلك الوقفات الإقليمية والدولية في دعم ورعاية هذه التسوية وفي المساندة الاقتصادية واللوجستية للفترة الانتقالية التي يدير دفتها بحنكة واقتدار الأخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ومعه كافة القوى الوطنية المخلصة وصولاً إلى الاستحقاقات الانتخابية مطلع العام المقبل ..ودون أن يقلل ذلك من أهمية الأصطفاف الشعبي والنخبوي مع هذه الخطوات الرائعة والمتقدمة لصياغة المستقبل المنشود.

وحتى إنجاز هذه المهام والمسئوليات الوطنية الكبيرة بإمتياز ،سيبقى اليمنيون يعلقون آمالهم وطموحاتهم على مفاعيل الحوار الوطني والنخب السياسية بأن تغادر مربعات الضغط لحسابات حزبية ضيقة وتنجز المهام الموكلة إليها كذلك بمعزل عن الارتهان إلى النزعات الأنانية والفئوية والمناطقية الضيقة والمضي في إتجاه الوطن الكبير الذي به ومن خلاله يسترد اليمنيون تاريخهم الحضاري التليد وجذوة ألقهم الفاعل والمتفاعل مع ما يُعتمل من نهوض شامل في المنطقة والعالم .. وهي مسئولية إضافية تلقي بثقلها وتبعاتها على القوى السياسية والنخب المجتمعية –داخل مؤتمر الحوار أو خارجة- في أن يتنبهوا الى مخاطر هلال الأزمات التي تقود إليها هذه الحسابات الخاطئة والتصورات المغلوطة.. واستحضار أقواس الانتصار، إذا ما تمكنت هذه النخب الالتقاء على كلمة سواء، يحضر فيها الوطن وتنتفي دونه الولاءات.